



SIATS Journals

**The Journal of Sharia Fundamentals for
Specialized Researches**

(JSFSR)

Journal home page: <http://www.siats.co.uk>



مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية

المجلد 2 ، العدد 4، تشرين الأول، أكتوبر 2016م.

e ISSN 2289-9073

ALKHATA FI TAHQIQ ALNUSUS WAEALAQATIH BIALEAQIDAT AL'IISLAMIA

الخطأ في تحقيق النصوص وعلاقته بالعقيدة الإسلامية

Emad Hmad Abdallah Almahlawi - Dr. Abdull Rahman Mahmood

Dr. Ahmed Munawar Ismail - Ahmed Qasim najm Almashhadani

Dheyaa Sallal Hatem Mohammed Sabbar Taha

Uinversiti Kebangsaan Malaysia

imad_aldeen2001@yahoo.com

1438 هـ - 2016 م



ARTICLE INFO

Article history:

Received 9/7/2016

Received in revised form 20/7/2016

Accepted 20/9/2016

Available online 15/10/2016

Keywords:

Insert keywords for your paper

ABSTRACT

The Arabic and Islamic manuscripts are the oldest elements of human heritage, which is still a testament to the value of human and Islamic civilization. Where those manuscripts have maintained of science and cultures of preceded civilizations, so that the scientists took care of those manuscripts intensively, they made rules and conditions that should be provided by the investigator to allow him to investigate the manuscripts. The adjusting and commenting on the text have a great importance of the science of investigation of Arabic manuscripts. The intentional and unintentional error and misrepresentation, fraud, plagiarism and the fallout and natural factors of change such as humidity and type of paper and ink and the nature of the manuscript storage, and other things that impacted negatively on the manuscript. Thus, these factors affect the value of the information of the manuscript. Sometimes the investigator who does not have enough knowledge in the terms and rules of investigation spoil more than fit. Arab library has suffered a lot from the likes of these meager investigations that wasted time and effort. Some of these unscientific investigations have the great impact of the occurrence of a major calamity in various fields of knowledge. This study comprises two objectives. First, is to show the concept of error that is, the intentional and unintentional error. Second, is to find out the relationship between the error and the dogmatic risk and their impact on the manuscripts. As well as to clarify the nature of link between the error and dogmatic risk that reflected negatively upon manuscript. The study concluded that the error in the investigation of texts related to faith is not like any other error. This error has effects that be dangerous in the dogmatic side therefore; investigator should be very aware and high precise, and trustworthy in the transferring and verifying the information prior to publication. The study also concluded with some recommendations to Jurisprudential academics, scientists, and postgraduate students



that are necessary to take care of scientific investigation that is disciplined with origins and conditions of an investigation. And showing the dangers of text manipulation or ignorance of scientific investigation and what is its impact especially on the manuscripts related to the Islamic faith.

Keywords: Error , Investigation, Texts, Manuscripts, Doctrine



الملخص

تعد المخطوطات العربية الإسلامية من أقدم عناصر التراث الإنساني، الذي لا يزال شاهداً على قيمة الحضارة الإسلامية والإنسانية، حيث حافظت تلك المخطوطات على علوم وثقافات حضارات سبقتها، لذلك اعتنى العلماء بتلك المخطوطات عناية شديدة، فجعلوا القواعد والشروط التي ينبغي توفرها في المحقق ليتسنى له تحقيق المخطوط، ويحتل ضبط النص والتعليق عليه أهمية عظيمة في علم تحقيق المخطوطات العربية، ويعد الخطأ المتعمد وغير المتعمد والتصحيح والتحريف والتزوير والانتحال والسقط وعوامل التغيير الطبيعية، كالرطوبة ونوع الورق والحبر وطبيعة خزن المخطوط والنخر وغيرها؛ من الأمور التي أثرت سلباً على المخطوط؛ وبالتالي أثرت على قيمة المعلومات التي يحملها، وقد يقوم محقق غير عارف بشروط التحقيق وقواعده فيفسد أكثر مما يصلح. وقد عانت المكتبة العربية الكثير من أمثال هذه التحقيقات الهزيلة التي أضاعت الجهد والوقت، إذ كان لبعض هذه التحقيقات غير العلمية أثرها البالغ في وقوع طامات كبرى في شتى صنوف المعرفة، وقد اشتملت هذه الدراسة على مطلبين، أما الأول: فهو لبيان مفهوم الخطأ بشموليته الخطأ المتعمد وغير المتعمد وأما المطلب الثاني فهو العلاقة بين الخطأ والخطر العقدي وأثره في المخطوطات، وتوضيح وجه الربط بين الخطأ والخطر والعقدي المنعكس عليها سلباً، وخلصت الدراسة: إلى أن الخطأ في تحقيق النصوص المتعلقة بالعقيدة ليس كأبي خطأ آخر؛ إذ له من الآثار ما يكون خطيراً في الجانب العقدي لذا ينبغي توخي الحذر الشديد والدقة العالية والأمانة الكبيرة في نقل المعلومة والتحقق منها قبل نشرها، كما خلصت الدراسة بتوصيات للمجامع الفقهية والعلماء وطلبة الدراسات العليا بضرورة الاهتمام بالتحقيق العلمي المنضبط بأصوله وشروطه، وبيان خطورة التلاعب بالنص أو الجهل بالتحقيق العلمي وما هو أثره خاصة في المخطوطات المتعلقة بالعقيدة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الخطأ، التحقيق، النصوص، المخطوطات، العقيدة.

المقدمة

الحمد لله الوهاب، والصلاة على سيدنا محمد الأواب، والآل والأصحاب، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

المخطوطات هي الأثر الذي يدلنا على علم الأولين، وقد حوت علماً جماً، وفوائد لا تحصى، ولم تحظ تلك المخطوطات بال العناية والرعاية الكاملة فقد تعرض الكثير منها إلى إهمال كبير، وفقد الكثير منها، وسط إهمال أصحابها، وعدم الاعتناء بها، لذا كان لزاماً على العلماء النهوض ببعث هذا الكنز الدفين والإبريز العظيم، ونشره بين الناس وهذه المهمة العظيمة ينبغي أن يستشرف لها أهلها من العلماء الذين تنطبق عليهم شروط التحقيق العلمي المنضبط حتى يكون لعملة ثمرة ترحى، ولا يخفى أن كثيراً من المخطوطات قد تعرض إلى أخطاء كثيرة جعلت من بعضها أحجية عصية على الكثير من المحققين مما حدى ببعضهم أن يجتهد حسب علمه فيضيف كلمة أو سطراً من عندياته فيكون قد أساء إلى المخطوط زاعماً أنه قد أسدى إليه معروفاً، وقد تضاف في الحاشية تعليقات يضمنها بعض المحققين من إضافات المؤلف وليست كذلك، وقد يكون هناك خروماً في نسخة من نسخ المخطوط يحتاج إلى تكملة فلا يتعب المحقق نفسه في البحث عن نسخة أخرى يسد بها الخلل فيترك المخطوط على حالته، أو يكون هناك تحريفاً أو تصحيحاً فيثبت المحقق ما يضمنه صواباً والحق في غيره، كل هذا وغيره على خطورته في التحقيق إذا أضيف إلى مخطوطات العقيدة تكون المشكلة أكبر، والمعضلة أشد؛ لأن الخطأ في العقيدة ليس خطأ عادياً فقد يترتب على الخطأ تقويل المؤلف ما لم يقل، أو نسبة أمر في العقيدة والدين منه براء، وهكذا فقد قامت هذه الدراسة على تسليط الضوء على الخطأ بشموليته المتعمد وغير المتعمد، وكذلك التركيز على الخطأ في الجانب العقدي بمنهج استقرائي تحليلي يشتمل على توضيح مفهوم الخطأ وتوضيح بعض الأخطاء التي وقع بها بعض المحققين في تحقيق كتب العقيدة، وبيان وجه الربط بين الخطأ وبين الخطر في الجانب العقدي وأثره، راجياً الله تعالى التوفيق والسداد والقبول.

بيان مفهوم الخطأ بشموليته الخطأ المتعمد وغير المتعمد.

يعرف ابن منظور الخطأ في (لسان العرب) بأنه: ضد الصواب. جاء في القرآن الكريم ﴿ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به﴾ وأخطأ الطريق: عدل عنه. وأخطأ الرامي الغرض: لم يُصِبْه.

وَالْخَطَأُ: مَا لَمْ يُتَعَمَّدْ، وَالْخِطَاءُ: مَا تُعَمَّدُ؛ وفي الحديث: (قَتَلُ الْخَطَأَ دَيْتُهُ كَذَا وَكَذَا) هو ضد العمد، وهو أن تقتل إنساناً بفعلك من غير أن تقصد قتله، أو لا تقصد ضربه بما قتلت به. (1)

ومفهوم الخطأ: هو ما ليس للإنسان فيه قصد، وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد، ويصير شبهة في العقوبة حتى لا يؤثم الخاطيء، ولا يؤاخذ بجد ولا قصاص، ولم يجعل عذراً في حق العباد حتى وجب عليه ضمان العدوان، ووجبت به الدية، كما إذا رمى شخصاً ظنه صيداً أو حربياً، فإذا هو مسلم، أو غرضاً فأصاب آدمياً، وما جرى مجراه، كنائم ثم انقلب على رجل فقتله. (2)

التحقيق:

والتحقيق أصله في اللغة من حق الشيء إذا ثبت صحيحاً.

وفي الاصطلاح: إثبات الشيء وإحكامه، وتصحيحه، تقول: حققت الأمر، وأحققته، إذا اثبتته، وصرت منه على يقين. (3)

ومفهوم التحقيق في المخطوطات: هو إخراجها للناس، وتيسيرها للاستفادة منها، في الصورة التي أَرادها لها مؤلفوها، أو أقرب ما تكون إلى ذلك، ولا يدرك ذلك إلا بعناء وصبر على البحث والتمحيص. (4)

أقسام الخطأ:

ومفهوم الخطأ هنا يشمل التصحيف والتحريف أيضاً، فالتصحيف هو: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها، ومعرفة التصحيف أمر مهم، وهو ينقسم إلى تصحيف البصر وهو الأكثر، وإلى تصحيف السمع، وإلى تصحيف المتن، مثاله ما ذكره الدار قطني أن أبا بكر الصولي أملى في الجماع حديث أبي أيوب مرفوعاً: (من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال) بالشين المعجمة والياء المثناة من تحت، وكقول وكيع في حديث معاوية: (لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين يشفقون الخطب) بالحاء المهملة وإنما هو بضم المعجمة، وروى أن ابن شاهين صحفة كذلك وهو بجامع المنصور فقال بعض الفلاحين كيف نعمل والحاجة ماسة يشير إلى أن ذلك من حرفته وصحف بعضهم حديث: (يا أبا عمير ما

(1) لسان العرب، ابن منظور، المحقق: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة: (2/ 1192)

(2) التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1403 هـ - 1983 م (ص: 99).

(3) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1407 هـ - 1987 م: (4/ 1461).

(4) تحقيق نصوص التراث في القلم والحديث، الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني، منشورات مجمع الفاتح للمخطوطات، 1989، ص: 7.

فعل النغير) إلى ما فعل البعير، فروى عمير بفتح المهملة وهو بضمها مصغر وبموحدة فمهملة وإنما هو بالنون فمعجمة وهذا النوع واسع جداً وقد صنف فيه بعض العلماء كتباً.⁽⁵⁾
 وأما التحريف فهو: تغيير اللفظ دون المعنى⁽⁶⁾، وهو الإمالة، وتحريف الشيء إمالته كتحريف العلم وتحريف الكلام أن يجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين⁽⁷⁾
 ومن طريف ما يذكر في التحريف ما قاله الصفدي: "ومن التحريف الذي نفع ونجى من الهلاك قولُ أبي نؤاس وقد استطرده يهجو خالصة حظية الرشيد، فإنه قال:

لقد ضاعَ شعري على بابكم... كما ضاعَ حلي على خالصه

فيقال إنها لما بلغها ذلك غضبت وشكته إلى الرشيد، فأمر بإحضاره، وقال له: يا ابن الزانية تعرّض بحظيتي، فقال: وما هو يا أمير المؤمنين، قال: قولك: لقد ضاع شعري... البيت، فاستدرك الفارط أبو نؤاس وقال: يا أمير المؤمنين لم أقل هذا وإنما قلت:

لقد ضاعَ شعري على بابكم... كما ضاعَ حلي على خالصه

فسكن غضب الرشيد ووصله".⁽⁸⁾

فهذه صورة من صور التحريف الذي غير المعنى من القدر إلى المدح، فكيف اذا تعلق الأمر بمسألة من مسائل العقيدة، فلا يصح أن نصرف مسألة عقديّة عن معناها الذي أرادها المؤلف إلى معنى آخر بسبب التحريف.

⁽⁵⁾ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية - المدينة المنورة: (2/ 421-422).

⁽⁶⁾ التعريفات، للرحباني: (ص: 53)

⁽⁷⁾ التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، 1410هـ: (ص: 163).

⁽⁸⁾ تصحيح التصحيف وتحريف التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، حققه وعلق عليه وصنع فهرسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م (ص: 57).

وذكر ابن النديم أن العرب كانت تكتب على أكتاف الإبل، واللخاف⁽⁹⁾، وعسب النخل⁽¹⁰⁾، وأنهم بعد ذلك كتبوا في الجلود المدبوغة.⁽¹¹⁾

فالعرب كانوا يكتبون في كل من الجلود والأوراق في عهد الدولة الأموية، وصدر من عهد الدولة العباسية، وأن الورق لم يستعمل بكثرة ظاهرة إلا عندما أشار الفضل بن يحيى البرمكي بصناعة الكاغد⁽¹²⁾.

وعندما ولي الرشيد الخلافة كان الورق قد أنتشر بين الناس، فأمر ألا يكتب الناس إلا في الكاغد؛ لأن الجلود ونحوها تقبل المحو والإعادة فتقبل التزوير بخلاف الورق؛ فإنه متى محي فيه فسد، وإن كشط ظهر كسطه، وانتشرت الكتابة في الورق إلى سائر الأقطار⁽¹³⁾.

وكانت ثقة الناس بالوراقين نازلة؛ لأنهم لم يكونوا في الغالب من العلماء أو من أهل الرواية، بل هم أهل صناعة وتكسب، وقد عرف الطعن فيهم قديماً⁽¹⁴⁾.

وذكر ابن النديم في ترجمة يحيى بن عدي المنطقي النصراني: أنه كان ينسخ كتب التفسير والكلام مع أنه كان من النصارى اليعقوبية، وهذا أمر عجب⁽¹⁵⁾.

يقول ابن النديم: "قال لي يوماً في الوراقين وقد عاتبته على كثرة نسخه فقال من أي شيء تعجب في هذا الوقت من صبري قد نسخت بخطي نسختين من التفسير للطبري وحملتهما إلى ملوك الأطراف وقد كتبت من كتب المتكلمين ما لا يحصى ولعهدي بنفسى وأنا أكتب في اليوم والليلة مائة ورقة"⁽¹⁶⁾.

(9) اللخاف واحدها لَخْفَةٌ، وهي حجارة بيض دقاق، ينظر: كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: (4/ 265).

(10) والعسب من النخل: جريدة مستقيمة دقيقة يكشط حوصها. والعسب جريد النخل، إذا نُحِّيَ عَنْهُ حُوصُهُ. والعسب من السعف: فُوَيْقَ الكَرَبِ، لَمْ يَنْبُثْ عَلَيْهِ الخُوصُ؛ وَمَا نَبَتْ عَلَيْهِ الخُوصُ، فَهُوَ السَّعْفُ. ينظر: العين (1/ 342)، لسان العرب (1/ 599).

(11) الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية 1417 هـ - 1997 م. (ص: 35).

(12) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة 7، 1998م، ص 17.

(13) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 1987، (2/ 516).

(14) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: 21

(15) الفهرست (ص: 324).

(16) الفهرست (ص: 324)

وقد يسبق المؤلف قلمه أو تخونه ذاكرته فيخطئ في لفظ، أو اسم، فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ في الحاشية، ويثبت النص كما ورد؛ لأن النص الذي يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية، أو يستطيع إثبات الصحيح في النص والإشارة إلى الخطأ في الحاشية⁽¹⁷⁾.

ونادراً ما توجد نسخة من المخطوط خالية من العيوب، إذ لا بد أن تصاب بأنواع عديدة من الخلل، يتسبب عنه نقص ما، وأشد ما يؤذي المخطوطات: الإهمال والرطوبة⁽¹⁸⁾.

وقد كان النسخ مهنة يرتزق منها وهي أشبه بالمطابع اليوم، والنساخ لم يكونوا على درجة واحدة من الفهم والعلم والجودة والأمانة، كحال أي مهنة أخرى، لذا فإن صفة الناسخ الأمين هي نقل النص بكل دقة وإخلاص من غير زيادة أو إقحام أو تحريف، فقد يعتمد إلى هذا كله قصداً منه للتوضيح أو سهواً وإهمالاً، كما قد يغفل سطرًا أو سطرين، وقد يدخل الحاشية في المتن ظناً منه أنه استدراك من المؤلف⁽¹⁹⁾.

وقد كان المؤلف يقدم كتابه بنسخة معتمدة بذل فيها جهده، وما إن يترك في أيدي الناس حتى يتعرض للنسخ، ويعتريه التغيير والتبديل عن قصد أو عن غير قصد. وإذا أعيد نسخة للمرة الثانية دخل فيه تبديل وتصحيح جديد... وهكذا. ولذلك كان الحرص على معارضته بأصله، أو الأصول المنقول عنها بمقابلة دقيقة جداً.

ولما جاء عهد الطباعة، وانتشرت نسخ الكتاب بين الناس أصبح التصحيح والتحريف يكاد يكون هو السائد على تلك الكتب، اللهم إلا القليل، ووضعت هذه الكتب بيد العالم المتقن فعرف الزلل والخطأ واصلح ما أمكنه منها إما في كلمات يكتبها على الحواشي، وأحياناً كان يسقط أحد الحروف من الأصل وكانت إعادة الصواب يتم أثناء الدروس على المشايخ وتبادل الطلاب مع الشيخ أو مع بعضهم البعض، تحديد ما هو الخطأ وهذا أيضاً قابل لخطأ جديد؛ لأن الفهم تختلف. ولكن الكتب تقع بين الجاهل والمبتدئ، فلا يعرف الصواب من الخطأ، ويقرأ، وأحياناً يحفظ من الكتاب غير الصحيح، ويدور على الألسنة وتتسع الدائرة دواليك⁽²⁰⁾.

(17) قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ط7، 1987 بيروت، ص: 16.

(18) ينظر: المنهاج في التأليف وتحقيق المخطوطات، الدكتور محمد التونجي، حلب، عالم الكتب، 167.

(19) المنهاج في التأليف وتحقيق المخطوطات، ص 168

(20) هوامش دفتر المخطوطات، واتقان طبع الكتاب وتسويقه، زهير شاويش، المكتب الاسلامي، 1993، بيروت، الطبعة الاولى: ص 152.

ومن الأخطاء التي قد يقع فيها بعض المحققين: أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارة المؤلف في آخر كتابه، وهي "وكتبه فلان" أي المؤلف، ثم لا يعقب الناسخ على ذلك بما يشعر بنقله عن نسخة الأصل، فيظن القارئ أنها هي نسخة المؤلف، وهذا مشكلة تحتاج إلى فطنة المحقق وخبرته بالخط والتاريخ والورق.⁽²¹⁾

وبعض الأخطاء التي قد يراها المحقق لأول وهلة ليس بالأهمية الكبيرة؛ لكنها صارت من غير شك تؤدي إلى أخطار لا يمكن تجاهلها، خصوصاً إذا تعلق الأمر مسائل العقيدة والحديث فيها دقيق جداً، وطريقها يحتاج إلى وضوح تام.

وقد يزداد في المخطوط شيء لم يكتبه المؤلف أصلاً ومن أمثله ذلك ما حصل في كتاب النوادر المنسوب للأصمعي فقد أملى بَعْدَادَ كِتَاباً فِي (النَّوَادِر) فَزِيدَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ. فَأَخْبَرَنِي أَبُو الْفَضْلِ الْمُنْدَرِيّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْغَسَائِيّ عَنِ سَلْمَةَ قَالَتْ: جَاءَ أَبُو رِبْعَةَ صَاحِبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ظَاهِرٍ صَدِيقُ أَبِي السَّمَرَاءِ، بِكِتَابِ (النَّوَادِرِ) الْمُنْسُوبِ إِلَى الْأَصْمَعِيِّ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ الْأَصْمَعِيُّ يَنْظُرُ فِيهِ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا كَلَامِي كُلِّهِ، وَقَدْ زِيدَ فِيهِ عَلَيَّ، فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ أُعْلِمَ عَلَيَّ مَا أَحْفَظُهُ مِنْهُ وَأَضْرِبَ عَلَيَّ الْبَاقِي فَعَلْتُ وَإِلَّا فَلَا تَقْرَؤْهُ. قَالَ سَلْمَةُ بْنُ عَاصِمٍ: فَأَعْلَمَ الْأَصْمَعِيُّ عَلَيَّ مَا أَنْكَرَ مِنَ الْكِتَابِ، وَهُوَ أَرْجَحُ مِنَ الثُّلُثِ، ثُمَّ أَمَرْنَا فَنَسَخْنَاهُ لَهُ.⁽²²⁾

وكما يحدث التزييف في التأليف يحدث أيضاً في الخط، ويروي التاريخ أن بعض الحذاق قد تمكن من تقليد الخطوط تقليداً متقناً، وقد ذكر ابن النديم عن علي بن محمد الأحذب المزور، أنه كان يكتب على خط كل واحد فلا يشك المكتوب عنه أنه خطه، وكان عضد الدولة إذا أراد الإيقاع بين الملوك أمره أن يكتب على خط بعضهم إليه في الموافقة على من يريد إفساد الحال بينهما، ثم يتوصل ليصل المكتوب إليه، فيفسد الحال.⁽²³⁾

وتحقيق متن الكتاب بأن يؤدي أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه كماً، وكيفاً بقدر الإمكان، فليس معنى التحقيق أن نلتبس تغيير بعض الكلمات إلى ما هو الأفضل والأنسب، أو تصحيح نسبة قول إلى قائل قد أخطأ المؤلف في نسبته إلى ذلك القائل فيبدل المحقق في العبارة ويصحح الخطأ، فليس تحقيق النصوص تحسیناً أو تصحيحاً، كلا، وإنما هو أمانة الأداء،

(21) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: 29.

(22) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 2001م، (14/1).

(23) الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ / 1997م: (7/379).

إذ أن متن الكتاب هو حكم على المؤلف وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير. (24)

ومن واجب المحقق الأمين أن يشير في الهامش إلى ما يراه هو صحيحاً، ولا يغير أو يبدل في أصل المتن، حفظاً لعبارة المؤلف، والتي قد تكون هي الأصح مما يدعيه المحقق.

وقد ذكر الدكتور حاتم الضامن أهمية الأمانة العلمية واحترام النص فقال: " فقد وقفنا على تحقيقات لأساتذة أفاضل تصرفوا بالنص فقدموا وأحروا وأضافوا وحذفوا، وهذا ليس من التحقيق في شيء" (25).

يقول القاضي أبو عياض: " ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك، وهذا كله على طريق من سامح في السماع وعلى من يميز إمساك أصل الشيخ عليه عند السماع؛ إذ لا فرق بين إمساكه عند السماع، أو عند النقل؛ لأنه تقليد لهذا الثقة لما في كتاب الشيخ. وأما على مذهب من منع ذلك من أهل التحقيق فلا يصح مقابلته مع أحد غير نفسه، ولا يقلد سواه ولا يكون بينه وبين كتاب الشيخ واسطة، كما لا يصح ذلك عنده في السماع، فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفاً حرفاً، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة، نعم، ولا على نسخ نفسه بيده ما لم يقابل ويصحح؛ فإن الفكر يذهب والقلب يسهو والنظر يزيغ والقلم يطغى". (26)

وقد ذكر ابن كثير الخلاف في جواز إصلاح الخطأ في المتن من عدمه وأنه مسألة خلافية فقال: " وأما إذا لحن الشيخ، فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي، وابن المبارك، والجمهور. وحكى عن محمد ابن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبيرة أنهما قالوا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحوناً. قال ابن الصلاح: وهذا غلو في مذهب اتباع اللفظ. وعن القاضي عياض: أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأسيخ: أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن، استمرت الرواية فيها على خلاف التلاوة، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، كما وقع في الصحيحين والموطأ، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على ذلك عند السماع وفي الحواشي.

(24) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: ص 47

(25) اسهام العراقيين المعاصرين في تحقيق التراث، الدكتور حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ص 6.

(26) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل، المحقق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة - القاهرة، تونس، الطبعة: الأولى، 1379هـ - 1970م (ص: 159).

ومنهم من جسر على تغيير الكتب وإصلاحها، منهم أبو الوليد هشام بن أحمد الكنايني الوقشي، لكثرة مطالعته وافتنانه. قال: وقد غلط في أشياء من ذلك، وكذلك غيره ممن سلك مسلكه. قال: والأولى سد باب التغيير والإصلاح، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، وينبه على ذلك عند السماع⁽²⁷⁾.

فالمسألة مبنية على الأمانة، وهي متحققة في المذهبين إذا تم التنبيه لها.

لذا ينبغي للمحقق الإحاطة والشمول بشروط العمل في المخطوطات والبحث والتنقيب حتى يصل إلى مراد المؤلف، ولا تصل به الجرأة أن يحرف مراد المؤلف بسوء فهمه، أو أن يفرض رأيه على رأي المؤلف، زاعماً أن رايه هو الصواب، فقد يكون الحق والصواب في قول المؤلف، وليس من حق المحقق التلاعب بالنص، فله من الحق ما يجعله عصياً على التلاعب به، فالخطأ وراى من المؤلف ومن المحقق أيضاً، ولذلك ينبغي التنبيه جيداً إلى مواطن الخلل والتحريف والتصحيح والخرم والحذف والإضافات والهوامش حتى نصل بالمخطوط إلى أعلى مراتب الكمال الإنساني، ونكون بذلك أسدينا خدمة جليلة للمؤلف بنقل ما كتبه بكل دقة وأمانة إلى الأجيال، وهو عمل يتطلب من المحقق الكثير من الجهد والوقت والمعرفة والأمانة.

العلاقة بين الخطأ والخطر العقدي وأثره في المخطوطات.

إن العقيدة- أيا كانت هذه العقيدة- تعدُّ ضرورة من ضروريات الإنسان التي لا غنى له عنها، ذلك أن الإنسان بحسب فطرته، يميل إلى اللجوء إلى قوة عليا يعتقد فيها القوة الخارقة، والسيطرة الكاملة عليه وعلى المخلوقات من حوله. وهذا الاعتقادُ يحقق له الميل الفطري للتدين، ويشبع نزعته تلك، فإذا كان الأمر كذلك فإنَّ أولى ما يحقق ذلك هو الاعتقادُ الصحيح الذي يوافق تلك الفطرة، ويحترم عقل الإنسان ومكانته في الكون، وهذا ما جاءت به العقيدة الإسلامية. قال الله تعالى: { الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ }⁽²⁸⁾، لما كان الدين الإسلامي بناءً متكاملًا اعتقاداً وعبادة وسلوكًا، لزم أن يكون هذا البناء متناسقًا ومنسجمًا، لذا نجد أن العنصر الأساسي فيه هو العقيدة الإسلامية التي يقوم عليها، وهي عقيدة التوحيد الخالص لله تعالى، مما يكسبها مركزاً مهماً لفهم الدين الإسلامي فهماً صحيحاً⁽²⁹⁾.

(27) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، (ص: 145)

(28) سورة الأنعام.3

(29) أركان الإيمان، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود، الطبعة: الرابعة، مزودة ومنقحة، 1431 هـ - 2010 م، دن: (ص: 4)

فقد بعث الله تعالى محمداً -صلى الله عليه وسلم- بعد فترة من الرسل، وبعد أن انحرفت البشرية عن دين الله تعالى ومنهجه، فضربت في بيداء التيه والضلال، وتجزعت مرارة الضياع، وعبدت الشجر والحجر، والنجوم والدواب، واستعبدتها الأهواء والشهوات، كما استعبدتها الطغاة من الملأ، في كل مرة تمرت فيها على عبوديتها لله سبحانه وتعالى.

فكانت بعثة محمد -صلى الله عليه وسلم- حياة ونورا، لا غنى للبشرية عنهما:

﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾⁽³⁰⁾

وظل القرآن الكريم في مكة المكرمة ينتزل على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثلاثة عشر عاما كاملة، يحدثه فيها عن قضية واحدة لا تتغير... لقد كان يعالج القضية الأولى، والقضية الكبرى، والقضية الأساسية في هذا الدين... قضية العقيدة والتوحيد، ممثلة في قاعدتها الرئيسية وأسسها الأول: الألوهية والعبودية، وما بينهما من علاقة.

وهذه القضية الكبرى، هي قضية كل إنسان؛ لأنها تفسر له سر وجوده في هذا الكون، وغايته التي يسعى من أجلها، وتفسر له نشأته، وتحدد له مصيره ونهايته.⁽³¹⁾

ولم يزل الرسول -صلى الله عليه وسلم- يربّيهم تربية دقيقة عميقة، ولم يزل القرآن الكريم يسمو بنفوسهم ويذكي جمرة قلوبهم، ولم تزل مجالس الرسول -صلى الله عليه وسلم- تزيدهم رسوخا في الدين، وعزوا عن الشهوات، وتفانيا في سبيل المرصاة، وحنينا إلى الجنة، وحرصا على العلم، وفقها في الدين، ومحاسبة للنفس، يطيعون الرسول في المنشط والمكروه، وينفرون في سبيل الله خفافا وثقالا... ونزلت الآيات بكثير مما لم يألفوه ولم يتعودوه، وبكل ما يشق على النفس إتيانه، فنشطوا وخفوا لامثال أمرها.

وانحلت العقدة الكبرى -عقدة الشرك والكفر- فانحلت العقد كلها، وجاهدتهم الرسول -صلى الله عليه وسلم- جهاده الأول، فلم يحتج إلى جهاد مستأنف لكل أمر ونهي. وانتصر الإسلام على الجاهلية في المعركة الأولى، فكان النصر حليفه في كل معركة⁽³²⁾.

(30) سورة الأنعام: 122.

(31) مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، د عثمان جمعة ضميرية، تقديم: الدكتور عبد الله بن عبد الكريم العبادي، مكتبة السوادى للتوزيع، الطبعة: الثانية

1417هـ-1996م: (ص: 37).

(32) مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية (ص: 41)

والخطأ في العقيدة ليس كأي خطأ، إذ أن مسألة الاعتقاد لها أهميتها الكبرى، خاصة إذا كانت المسألة من أصول العقيدة، أما إذا كانت من فروع العقيدة أو المسائل المستحدثة التي لم تبحث في زمن التنزيل أو زمن الصحابة الكرام؛ فهي وإن كانت لا تكفر صاحبها، إلا أنها تزرع الفرقة بين المسلمين وتفتح أبواب التأويل غير المنضبط في المسائل العقدية. وليست مسائل العقيدة كلها على درجة واحدة في الحكم، فأن مسائل العقيدة ليست كلها مما لا بد فيه من اليقين، لأن اليقين أو الظن حسب تجاذب الأدلة وتجادب الأدلة حسب فهم الإنسان وعلمه، قد يكون هذان الدليلان متجاذبين عند شخص، ولكن عند شخص آخر ليس بينهما تجاذب إطلاقاً وقد اتضح عنده أن هذا له وجه وهذا له وجه، فمثل هذا الأخير ليس عنده إشكال في المسألة بل عنده يقين، والأول يكون عنده إشكال، وإذا رجح أحد الطرفين فإنما يرجحه بغلبة الظن. لهذا لا يمكن أن نقول: إن جميع مسائل العقيدة مما يتعين فيه الجزم، ومما لا خلاف فيه، لأن الواقع خلاف ذلك، ففي مسائل العقيدة ما فيه خلاف، وفي مسائل العقيدة ما لا يستطيع الإنسان أن يجزم به، لكن يترجح عنده، إذًا هذه الكلمة التي نسمعها بأن (مسائل العقيدة لا خلاف فيها) هذه ليست على إطلاقها، لأن الواقع يخالف ذلك، كذلك مسألة العقيدة بحسب اعتقاد الإنسان ليس كل مسائل العقيدة مما يجزم فيه الإنسان جزمًا لا احتمال فيه في بعض المسائل حديث أو آيات قد يشك الإنسان فيها، فمثلاً: ﴿يوم يكشف عن ساقٍ﴾⁽³³⁾ هذه من مسائل العقيدة وقد اختلف فيها السلف: هل المراد ساقه عز وجل أو المراد الشدة؟ وعلى هذا فقس.⁽³⁴⁾

وعلى هذا القياس يتوجب اتخاذ الحيطة في الحكم على المسائل العقدية خاصة ما يتعلق منها بفروع العقيدة، ولذلك فإن غالب الأخطاء التي وقع فيها بعض المحققين هي من هذا القبيل. ولنضرب مثالا على بعض الأخطاء التي قام بها بعض المحققين كانت سبباً في تقويل المؤلف ما لم يقل، وتحميله من الآراء ما هو بريء منها، ككتاب (الإبانة) للإمام الأشعري فقد لاحظ الشيخ محمد زاهد الكوثري أن النسخة المطبوعة من كتاب (الإبانة) للإمام أبي حسن الأشعري مصحفة محرفة، تلاعبت بها الأيدي الأثيمة، فتجب إعادة طبعها من أصل وثيق.⁽³⁵⁾

(33) سورة القلم 42.

(34) موقع اسلام ويب، مركز الفتوى رقم الفتوى: 132935، التصنيف: العقيدة الإسلامية

(35) الابانة عن أصول الديانة، للإمام الأشعري، تحقيق الدكتورة فوية حسين محمود، دار الأنصار، ط1، 1977م. ص74.

وقد ذكر بعض المستشرقين⁽³⁶⁾ أن بعض فصول كتاب الإبانة قد كتب في وقت متأخر عن باقي فصول الكتاب، وخصوصاً فصل (إبانة قول أهل الحق والسنة) حين يعلن الانتماء إلى ابن حنبل، وقد رجح هؤلاء المستشرقين أن يكون الأشعري هو نفسه كاتب هذا الفصل لا غيره من متأخري الأشاعرة، حيث كان الجو العدائي سائداً بين الأشاعرة والحنابلة.⁽³⁷⁾

وقد ذكرت الدكتورة فوقية محققة كتاب الإبانة للإمام الأشعري أنها اعتمدت نسخة من مخطوطات الإبانة اعتبرتها هي النسخة الأم؛ معللة سبب ذلك بقولها: " لأنها تخلو من التقديم والتأخير المخلين بالمعنى، وليس بها خروم ذات قيمة، بخلاف النسخ الأخرى؛ ولأن ناسخها كان يضبط الألفاظ إلى حد كبير؛ غير أنه يجب أن يلاحظ أن ما بها من زيادات في حاجة إلى المراجعة الدقيقة، لاستبعاد ما علق به من عبارات مدسوسة، فقد ظهر رغم أن هذه الزيادات تؤكد بصفة عامة اتجاه السلف، تصرّحاً يخالف هذا الاتجاه مثال ذلك ما ورد بصفحة 81 لتفسير الاستواء من أنه (بالقهر والقدرة) فهذا تصريح لا بد وأنه بيد أحد قراء المخطوط الميالين إلى الاعتزال والذين هم في نفس الوقت على جهل بحقيقة الأمور، ويؤكد هذا تعليقه بصفحة 82 نصها: " قف على هذا الباب، فإن المؤلف تسامح في إيراد هذه العبارات، فإنها تدل على الجهات صريحاً، وعلى الجسمية ضمناً فتأمله"، يدل الكلام هنا على أن صاحبه يتجه إلى التنزيه المطلق الذي يقول به المعتزلة، والذي ترتب عليه نفي الصفات... خاصة وأن الالتزام باتجاه السلف في هذه الزيادات واضح لكل فاحص مدقق. ويلاحظ أننا لم نقع على تاريخ نسخ هذا الصل بسبب انتهاء الميكروفيلم مباشرة بعد نهاية النص - كما أنه بدأ ببدايته. وهي بخط معتاد وقد رمزت إليها بحرف (س)"⁽³⁸⁾.

وقد رد عليها صالح العصيمي في تحقيقه للإبانة بقوله:

كيف تجعل هذه النسخة هي الأصل - عند التحقيق - مع أنها مجهولة التاريخ والناسخ؟ وهل كون ناسخها يضبط الألفاظ مسوغاً لذلك؟ ثم هي مخرومة الآخر فعبيها مثل عيب النسخ الأخرى، ووجود الزيادات المدسوسة تقتضي صرف النظر عنها لا جعلها أصلاً ثم إدخال الزيادات في النص المحقق، وعلى الأقل جعلها نسخة ثانوية⁽³⁹⁾.

⁽³⁶⁾ من أمثال مكاثي، و لآلارا في كتابه(مشكلة الصفات الألهية عند الأشعري، وبعض كبار الأشعرية)،. ينظر: الإبانة للأشعري، تحقيق د. فوقية: ص 79.

⁽³⁷⁾ ينظر: الإبانة، بتحقيق الدكتور: ص 79.

⁽³⁸⁾ الإبانة بتحقيق الدكتور فوقية ص 188.

⁽³⁹⁾ الإبانة في أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري، تحقيق ودراسة، صالح بن مقبل بن عبدالله العصيمي، رسالة دكتوراه، من جامعة أم القرى في المملكة العربية

السعودية، 1429هـ. 269-270

والقول بأن هذه الزيادات كتبت بيد أحد المياليين إلى الاعتزال لا دليل عليه، ولم لا يكون أحد متأخري الأشعرية النافين للعلو [الجهة] وللصفات الخبرية كالوجه واليدين بناء على أنها مستلزما للتجسيم.

وفي ص 21 في فصل إبانة قول أهل الحق والسنة ورد في النسخ الثلاث ما يلي: (وأن الله مستو على عرشه كما قال تعالى ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ أما في نسخة (س صاحبة الزيادات) فجاءت العبارة هكذا: "وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهاً عن المماس [في المطبوعة الممارسة [والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، وحملة العرش محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من جبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد".

فانظر إلى الفرق بينهما، وهل هذه الزيادة متوافقة مع مذهب السلف كما تدعي المحققة؟ هل قوله: "استواء منزهاً عن المماس والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال"، وقوله: "فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسماء"، هل هذا موافق لما يثبته السلف من صفة العلو؟ والأشعري في هذه المسألة إنما قال بقول السلف خلافاً لمتأخري الأشعرية. ثم إن هذا النص المقحم منقول بحروفه من كتاب الأربعين للغزالي⁽⁴⁰⁾.

ومن الدلائل الأخرى على إقحام هذه الزيادة وأنها من قبل أحد النساخ أن الأشعري ذكر الكلام عن الإستواء أكثر من مرة في الإبانة، أولها ما في (ص 21) من طبعة د. فوقية حسين ثم ذكرها في ص (105) ثم في ص (113)، وفي هذه المواضع الثلاثة تنفرد نسخة بلدية، الإسكندرية دون غيرها من النسخ بزيادة يغلب على الظن أنها ليست من كلام الأشعري، ففي الموضوع الأول ذكرت الزيادة مطولة، وفي الموضوع الثاني قال: (من غير طول استقرار والاتحاد): وفي الموضوع الثالث قال: "استواء منزهاً عن الحلو⁽⁴¹⁾ والاتحاد" وكل هذا يؤكد حرص كاتب هذه النسخة على إقحام هذه اللفظة بالذات، على إلحاق تلك الزيادات التي تتماشى مع نزعتة التأويلية.

(40) الإبانة، تحقيق العصيمي، ص 270.

(41) والصحيح: (الحلول)

ولعل من أقوى الأدلة على إقحام هذه الزيادة أن عددًا كبيراً من أهل العلم المحققين المدققين قد نقلوا نص الأشعري من هذا الموضوع ولم يذكروا فيه تلك الزيادة، المقحمة مطلقاً، مما يقطع بأن النسخ التي كانت متاحة لديهم ليس فيها هذا النص المقحم. (42)

وفي ص 126 حول إثبات صفة اليدين لله تعالى ورد ما يلي تعقيباً على أحد الأحاديث: "وغرس شجرة طوبى [في المطبوعة طولى] بيده، (أي بيد قدرته سبحانه) فهذه العبارة الشارحة انفردت بها نسخة (س) دون باقي النسخ، وهو تأويل لصفة اليد بما يوافق قول متأخري الأشعرية وليس هو قول الأشعري، بل رد عليه وناقشه فيما بعد ص 130-132 ولا شك أن هذه الزيادة مدسوسة. (43)

كما يقع الخطأ أو السهو في إدراج كلمات من آية موضع آية أخرى وذلك للتشابه بينهما كما وقع للقرطبي في تفسير الآية 174 من سورة البقرة عند الكلام على قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (44) فقد قال القرطبي "وَمَعْنَى" لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ" لَا يَرْحَمُهُمْ وَلَا يَعْطِفُ عَلَيْهِمْ. وَسَيَأْتِي فِي " آلِ عِمْرَانَ " إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ". (45) وليس في هذه الآية قوله تعالى " لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ".

فهذا الكلام قد يوقع القارئ في الخلط بأن هذا التفسير الذي ذكره القرطبي هنا هو لتفسير الآية الموجودة هنا وليس كذلك بل هو تفسير في غير محله إذ محله الآية التي في سورة آل عمران وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (46).

فهذا لون من ألوان الخطأ التي قد يقع فيه القارئ من حيث لا يشعر.

ولتوضيح معنى الربط بين الخطأ والخطر العقدي وما ينعكس عليه سلباً، قد يقوم البعض بدس عبارات متعمدة من العقائد الزائغة والأقوال الباطلة في كتب بعض العلماء؛ لغرض تشويه سمعته من باب إيقاع الأذى والتشفي بالآخرين

(42) الإبانة، تحقيق القصيمي: ص 320.

(43) الإبانة، تحقيق العصيمي، ص 271.

(44) سورة البقرة الآية 174.

(45) تفسير القرطبي (2/ 235) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين

القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م

(46) سورة آل عمران: الآية: 77.

وهذا لون آخر من ألوان الخطأ المتعمد الذي وقع لبعض العلماء ومنهم الإمام الشعراي رحمه الله حيث يقول في مقدمة كتابه تنبيه المغترين: "وأعيذه بكلمات الله التامات من شر كل عدو وحاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الكتاب والسنة، كل ذلك لأجل أن ينفر الناس من مطالعته، ويحرمهم مما فيه من الفوائد كما وقع لي ذلك في كتابي المسمى بالبحر المورود في الموثيق والعهود، وفي مقدمة كتابي المسمى بكشف الغمة عن جميع الأمة، وحصل بسبب ذلك فتنة عظيمة في الجامع الأزهر وغيره، وظن غالب المتهورين أن ما دسوه من العقائد الزائغة والمسائل الخارقة لإجماع المسلمين من جملة ما اعتقدته وتدينته به، وما سلم من الوقوع في عرضي إلا قليل من الناس، ثم لم تخمد تلك الفتنة حتى أرسل النسختين الصحيحتين من العهود ومن كشف الغمة إلى العلماء بالجامع الأزهر.

وكنت بحمد الله تعالى قد أطلعت عليهما مشايخ الإسلام، ووضعوا خطوطهم عليها وأجازوها ومدحوا تأليفهما، ففتشوها فلم يجدوا فيهما شيئاً مما دسه الحسدة وأشاعوه، فعند ذلك سبوا من فعل ذلك وبرعوا ساحتي من تلك العقائد الزائغة بحمد الله" (47).

فقد دبر له شخصان مكيدة حيث يقول: "وكان سبب تحريك داء الحسد في هذين الشخصين أنهما لما راوا الناس بادروا إلى كتابة مؤلفاتي، دبرا تلك الحيلة ودسا في كتبي العقائد الزائغة المتعلقة بالباطن لعلمهما أنهما لو رمياي بالفسق والمعاصي الظاهرة لكذبهما الناس، ولم يحصل لهما ما قصدها من تنفير الناس عن مطالعة كتبي" (48)

ولأجل هذا فقد شدد بعض العلماء النكير على من غير وبدل في الكتب كيفما شاء، وقد دعا المسعودي أشد الدعاء على من فعل ذلك فقال في مقدمة كتابه وخاتمته ما نصه:

"فمن حَرَفَ شيئاً من معناه، أو أزال ركناً من مبناه، أو طمس واضحة من معالمه، أو لبَسَ شاهدة من تراجمه، أو غيره، أو بَدَّلَه، أو بشأنه، أو اختصره، أو نسبه إلى غيرنا، أو أضافه إلى سوانا، فوفاه من غضب الله وسرعة نقمه وفوادح بلاياه ما يَعَجُزُ عنه صبره، وَيَحَارُ له فكره، وجعله الله مُثَلَّةً للعالمين، وعبرة للمعتبرين، وآية للمُتَوَسِّمين، وسلبه الله ما أعطاه، وحال بينه وبين ما أنعم به عليه: من قوَّةٍ ونعمةٍ مُبَدَّعُ السماوات والأرض، من أي الملك كان والآراء، إنه على كل شيء قدير" (49).

(47) تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر، للإمام عبد الوهاب الشعراي: تحقيق: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص 18

(48) تنبيه المغترين: ص 20

(49) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ابو الحسن علي بن الحسين المسعودي، اعتنى به وراجعته: كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 2005م،: 15 / 1 و 325/4.

وقد يكون الخطر العقدي مبني على جهل وتطرف في الخطأ إذ ينعكس ذلك الأمر سلباً في اعتقاد الناس أن هذا الأمر مشروع وخاصة اذا قام به من يدعي العلم، وقد ذكر زهير الشاويش طرفة ولكن لا يخفى ما فيها من جهل كبير وتطرف في مسألة العقيدة حيث يقول: " منذ أن وقعت بين يدي بعض المخطوطات منذ خمسين سنة، وجدت في بعضها الأرضة تفتك بها.. ووجدت أن في بعضها كلمات مكتوبة لا يعرف لها معنى مثل (كاكم) وقد ظننتها أولاً أنها اسم أعجمي محرف عن (كاظم). وبعدها وجدت كلمة (كيكج) ولم ادرك لها معنى مفهوم، وأحيانا يكتب كل حرف على حدة، وبعد ذلك وجدت كلمة أخرى.

ولكثره ورودها شغلت بالي، إلى أن وجدت في بعض الكتب أنها تدخل ضمن جملة منها (يا كيكج) احفظ هذا الكتاب، وكلمات بنفس المعنى.

وعندها عرفت أن هذا (الكبيكج) ومثله (كاكم) و(عفرت) وغيرها هي عند كاتبها (ملائكة) تحفظ الكتب! أو أنها عفاريت وشياطين مسخرة لهذا الغرض.

ومن عجائب هذه الطرفة أن أغلب هذه الرموز والكلمات مكتوبة بخطوط علماء كبار، ومؤلفين بالعقائد أحياناً... وهم بحالة غفلة عما في مثل هذه العقائد ما يخالف الإيمان بالله والاعتماد عليه جل شأنه.

ومن عجائبها أيضاً: فإنني لا اذكر أي وجدت - غالباً- كتابا ذكرت فيه هذه الكلمات إلا والأرضة تعيث به فساداً صعوداً وهبوطاً وطولاً وعرضاً وعمقاً!!!⁽⁵⁰⁾

فهذا هو أثر سلبي كبير في العقيدة سببه الجهل وقلة العلم، إذ يستغاث بحفظ المخطوطات بمخلوقات لا تعرف هل هي إنس أم جن أم ملائكة، وأياً يكن فقد طرقت الباب الخطأ، فالاستعانة والاستغاثة لا تليق إلا بالمولى جل وعلى وقد علمنا القرآن ذلك في كل ركعة نركعها قال تعالى: ﴿إياك نعبد، وإياك نستعين﴾.

وللأمانة العلمية فقد يغفل بعض المحققين في كتب العقيدة عن توضيح موطن الخلل في النص المخطوط ويترك النص غامضاً يحتاج إلى مزيد توضيح لينشغل بالتعليق على كثير من مواطن الحديث صحة وضعفاً، وينسى أو يتناسى على مواطن الخلل في العقيدة وما يحتاج منها إلى مزيد تفصيل وقد يرجع ذلك إلى قلة اطلاع المحقق.

ومن خلال ما تقدم تبيين الأهمية الكبيرة للمقابلة على عاتق المحقق أثناء عمله في التحقيق إذ يجب عليه توخي الحيلة الحذر في توضيح عبارات المؤلف بحذافيرها دون تلاعب أو اجتهاد في غير محله وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب العقدي

(50) هوامش دفتر المخطوطات، وإتقان طبع الكتاب وتسويقه، زهير شاويش، ص 180-181.

وقد مرّ قبل قليل كيف أن بعض الناس قد اعتقد أن هناك جنأً أو ملكاً حامياً وحارساً للمخطوطات حتى أصبح يستغيث بهم في حفظ مخطوطاته والتي عجز -حارسها- عن حمايتها فأصبحت من أكثر المخطوطات إهمالاً وتمزيقاً.

الخاتمة والتوصيات

لا يخلو إنسان من خطأ، فليست العصمة لأحد سوى الأنبياء، فالإنسان قد يخطئ وهذا الخطأ قد يكون له أثره السلبي الكبير خاصة إذا تعلق الأمر بالمباحث العقديّة، والمخطوطات كنز دفين وتحقيقها هو علم وفن يحتاج إلى مهارة وسعة اطلاع، وقد تعرضت المخطوطات إلى خطر كبير وإهمال عظيم، أثر على قيمة المعلومات التي تحملها، وهذا ضاعف ثقل الأمانة الملقاة على عاتق العلماء؛ فمن النوادر إيجاد مخطوط يخلو من عيب، أو خطأ، إذ أن الناسخ للمخطوط ليس معصوماً من الخطأ، وكذا محققه فهو كغيره عرضة للخطأ بكل أنواعه المتعمد وغير المتعمد، كالنسخ والتحريف والخرم والتلفيق والانتحال وغيرها من الأمور التي تستوجب الأمانة، وسعة الاطلاع لبيان موطن الخلل وتوضيحه، فالتحقيق لمتن الكتاب بأن يؤدي صادقاً كما وضعه مؤلفه كما وكيفاً بقدر الإمكان.

وقد احتوت المكتبة الإسلامية على مخطوطات كثيرة في العقيدة، وليست هذه المخطوطات معصومة من الخطأ والتحريف والتبديل فالخطأ في كلمة واحدة قد يغير المعنى إلى الضد، كما قد يزداد في المخطوط ما ليس منه أثناء نسخه وهنا يكون الخطر كبيراً فقد يدس البعض عبارات متعمدة من العقائد الزائغة والأقوال الباطلة في كتب بعض العلماء؛ لغرض تشويه سمعته من باب إيقاع الأذى والتشفي بالآخرين أو قد يكون الخطر العقدي مبني على جهل وتطرف في الخطأ، وهذا يؤثر سلباً على مفهوم العقيدة الصحيحة وتشويه مفاهيمها وخاصة إذا قام به من يدعي العلم، لهذا كانت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم الخطأ بشموليته، وبيان وجه العلاقة بينه وبين الخطر العقدي في تحقيق المخطوطات في علم العقيدة. لذا وجب التنبيه إلى أهمية بذل الجهد والتأكد من كل كلمة في المخطوط؛ لأن واجب الأمانة يقتضي من المحقق ذلك.

وفي الختام يوصي الباحث الجامع الفقهيّة والعلماء وطلبة الدراسات العليا بضرورة الاهتمام بالتحقيق العلمي المنضبط بأصوله وشروطه، وبيان خطورة التلاعب بالنص أو الجهل بالتحقيق العلمي وما هو أثره السلبي خاصة في المخطوطات المتعلقة بالعقيدة الإسلامية.

كما يوصي الباحث بإنشاء مجمع علمي متخصص بالمخطوطات مرتبط بكل المكتبات الخاصة والعامة التي تعنى بالمخطوطات عن طريق المواقع الإلكترونية وأن يكون قوله ميزاناً علمياً في تقييم تحقيق المخطوطات قبل النشر، حتى يعتمد.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى وآله وصحبه وسلم

المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، للإمام الأشعري، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، دار الأنصار، ط1، 1977م.
- الإبانة في أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري، تحقيق ودراسة، صالح بن مقبل بن عبدالله العصيمي، رسالة دكتوراه، من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، 1429هـ.
- أركان الإيمان، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود، الطبعة: الرابعة، مزيدة ومنقحة، 1431 هـ - 2010 م، د.ن.
- اسهام العراقيين المعاصرين في تحقيق التراث، الدكتور حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل، المحقق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة - القاهرة، تونس، الطبعة: الأولى، 1379هـ - 1970م.
- الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون،، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة 7، 1998م.
- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، الدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني، منشورات مجمع الفاتح للمخطوطات، 1989.
- تصحيح التصحيف وتحريم التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ - 1983م.
- تنبيه المغترين أواخر القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر، للإمام عبد الوهاب الشعراي: تحقيق: وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 2001م.
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية - المدينة المنورة
- التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، 1410هـ.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 1987.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، 1407هـ - 1987م.
- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، المحقق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية 1417هـ - 1997م.
- قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد، ط7، 1987 بيروت.
- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ / 1997م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- لسان العرب، ابن منظور، المحقق: عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
- مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، د عثمان جمعة ضميرية، تقديم: الدكتور عبد الله بن عبد الكريم العبادي، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الثانية 1417هـ-1996م.
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، ابو الحسن علي بن الحسين المسعودي، اعتمى به وراجعته: كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 2005م.
- المنهاج في التأليف وتحقيق المخطوطات، الدكتور محمد التونجي، حلب، عالم الكتب.
- موقع إسلام ويب، مركز الفتوى رقم الفتوى: 132935، التصنيف: العقيدة الإسلامية
- هوامش دفتر المخطوطات، واتقان طبع الكتاب وتسويقه، زهير شاويش، المكتب الاسلامي، 1993، بيروت، الطبعة الأولى.